الأمم المتحدة S/PV.7293

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٩٣**

الخميس، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة بيرسيفال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – أه
	رواندا	السيد ندوهونغيريهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة جونز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) (S/2014/756)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) (S/2014/756)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كانغ كيونغ - وا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بالسيدة كانغ التي تشارك في جلسة اليوم من جنيف عبر تقنية التداول بالفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2014/756)، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيدة كانغ.

السيدة كانغ (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري أموس، يشرفني أن أدلي بهذا البيان الشهري عن تنفيذ القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) بشأن الحالة الإنسانية في سوريا.

إن العنف المسلح ما زال يتصاعد في جميع أنحاء البلد، ولا تزال الحالة الإنسانية في سورية ماضية في التدهور، ولا يزال مستوى العنف والموت والدمار مستمرا لا هوادة. إذ يُضطر ملايين السوريين إلى العيش في ظروف مزرية حيث لا يتوفر لهم الملاذ الآمن داخل حدود تلك المناطق؛ وحيث لا تُلبى احتياجاتهم الأساسية للحماية والبقاء على قيد الحياة؛ وحيث تداس بالأقدام حقوقهم الأساسية، مع الإفلات من العقاب؛ وحيث يبدو مستقبلهم ومستقبل بلدهم في حالة متزايدة من البؤس. فقد قُتل عددٌ كبيرٌ من المدنيين في أيلول/سبتمبر في أعقاب شن الهجمات العشوائية على المناطق المكتظة بالسكان، بما في ذلك الهجمات على المدارس والهياكل الطبية. وقد حمل ذلك عشرات الآلاف من السوريين على الفرار من ديارهم مرة أخرى هذا الشهر، وبالنسبة للكثير منهم فتلك كانت المرة الثانية أو الثالثة.

لا يزال الأطفال يعانون من وطأة هذا الصراع. في ١ تشرين الأول/أكتوبر، جرى قصف مزدوج بالقنابل بالقرب من مدرسة المخزومي في حمص نجم عنه مقتل ٥٠ شخصا، من بينهم ٢٩ طفلا، وجرح العشرات. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، ضُربت مدرستان أخريان في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في حلب. وفي إحدى الحالات، سقط ثلاثة صواريخ بالقرب من مدرسة في مدينة حلب، مما أسفر عن مقتل ٣ أشخاص، بمن فيهم طفل واحد، وجرح أكثر من ٢٥ شخصا آخرين. وقد أسفرت قذائف الهاون التي أُطلقت على مدرسة أخرى في حلب في وقت لاحق من ذلك اليوم عن مقتل ٦ أشخاص، من بينهم ٤ أطفال، وجرح أكثر من ثلاثين شخصا.

لا تزال تقع انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، الأمر الذي تنبغي إدانته عالميا. وما دامت أطراف الصراع مستمرة في تجاهل التزاماتها القانونية الدولية، يؤسفني القول أننا سوف نستمر في الإبلاغ عن المزيد والمزيد من المآسي غير المبررة، على الرغم من المطالبات الواردة في القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) ٢١٦٥ (٢٠١٤).

في الشهر الماضي، فر زهاء ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من التقدم الوحشي لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام والتمسوا

اللجوء في تركيا. وفيما بعد التمس زهاء ٠٠٠ ١٤ منهم تقريبا اللجوء في العراق إضافة إلى أعداد اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا الذين التمسوا في السابق اللجوء هناك. يقوم تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام وجميع أطراف الصراع الأخرى في سورية بقتل وجرح الناس وتدمير القرى والبلدات والمدن مع الإفلات من العقاب. وتكثف الجماعات المعارضة المسلحة هجماتها، وتواصل الحكومة عمليات القصف الجوي، بما في ذلك القصف بالبراميل المتفجرة.

وبالأمس تحديدا، أفادت تقارير بقصف تجمع صغير من المشردين داخليا في إدلب بالبراميل المتفجرة، مما أدى إلى مقتل عدد من الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ عن إصابة حوالي ٢٥٠ شخصا بجروح في هجوم بالقنابل على سوق مزدحمة في بلدة عربين وفي منطقة الغوطة الشرقية المحاصرة، حيث يوجد فيها مستشفى تدعمه المنظمات الدولية غير الحكومية، ويقوم ذلك المستشفى بمعالجة مئات المرضى المصابين بصدمات نفسية، ومعظمهم من الأطفال، وذلك في أعقاب هجمات أخرى وقعت في البلدة. كذلك استمرت الهجمات على المرافق الطبية وموظفيها، وبخلاف ذلك فإنها تتأثر بالصراع الدائر هناك. لقد قُتل تسعة موظفين طبيين في أيلول/سبتمبر، وجرى ضرب سبعة مرافق طبية. وتم الإبلاغ عن أن أربعة وعشرين في المائة من المستشفيات غير قادرة على الأداء.

ورغم هذه التحديات، تواصل الأمم المتحدة والشركاء تقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ أرواح الملايين من الأشخاص المحتاجين. في الشهر الماضي، تلقى ما يزيد على ٣,٩ ملايين شخص المعونة الغذائية؛ وقد أُرسلت إمدادات من الأدوية لعلاج ١,٦ مليون حالة؛ وتلقى مئات الآلاف مواد الإغاثة وغير ذلك من أشكال الدعم، وكلها يجرى إيصالها في ظروف بالغة الصعوبة.

كما مكنتنا المساعدة عبر الحدود من الوصول إلى عدد أكبر من الناس المحتاجين. وتم إيصال لوازم العلاج الطبي لما يزيد عن نصف مليون شخص منذ اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). كما تم إيصال الأغذية لـ ٠٠٠ ١٦٠ شخص، والمواد غير الغذائية لـ ٠٠٠ ٢٤٠ شخص، من بين غيرها من المساعدات. ولا تزال تمثل العمليات عبر الحدود آلية هامة للإيصال بالنسبة للأمم المتحدة، ولا سيما بالنظر إلى وضع الخطة التنفيذية المشتركة المتفق عليها بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، التي تنسق على نحو أفضل إيصال المساعدة من جانب الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة من داخل سورية وعبر الحدود.

وما زلنا غير قادرين على توفير كميات كافية من المعونة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الأصعب من حيث الوصول إليها. ولا يزال القتال وانعدام الأمن يعرقلان قدرتنا على الاستجابة. و لم يتمكن برنامج الأغذية العالمي مرة أخرى من التوصل إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٦٠٠ شخص في محافظتي دير الزور والرقة الواقعتين تحت سيطرة الدولة الإسلامية في العراق والشام، واللتين تم الوصول إليهما آخر مرة في في أيار/مايو وتموز/يوليه على التوالي. كما تسبب العنف وانعدام الأمن في الشمال إلى خفض شحنات برنامج الأغذية العالمي عبر خطوط المواجهة في منطقتي إدلب وحلب بمقدار النصف.

بالإضافة لانعدام الأمن تواصل أطراف وضع العقبات في طريق إيصال المساعدات. وتستمر العقبات البيروقراطية لدى الحكومة في تأخير تقديم المعونة أو عدم السماح بإيصالها. فعلى سبيل المثال، على الرغم من الموافقة المسبقة على إيصال الإمدادات الطبية إلى تيرمالا وغنتو في ريف حمص، قامت القوات الأمنية التابعة للحكومة السورية المرابطة في الميدان بإنزال جميع الأدوية التي تؤخذ عن طريق الحقن، والمضادات الحيوية ولوازم الجراحة من القافلة المشتركة بين الوكالات

قبل أن يُسمح لها بالمغادرة، مما حرم ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ شخص من العلاج الطبي الذي تمس الحاجة إليه.

ولا يزال حوالي ٢٤١ ٠٠٠ شخص محاصرين، معظمهم على أيدي القوات الحكومية. وفي الشهر الماضي، ورغم الطلبات المتكررة، لم يُسمح للأمم المتحدة إلا بإمكانية محدودة للوصول إلى مخيم اليرموك. وتلقى نحو ٥٠٠ ٨ شخص الدعم الغذائي، كما تلقى ١٠٠ ١ شخص العلاج الطبي، وحصل ١٠٠ ٢ شخص على مواد غير غذائية. وهذا مجرد جزء يسير من الاحتياجات في مخيم اليرموك.

ولم يتم تلقي ردود هلى الطلبات المقدمة من الأمم المتحدة للوصول إلى المناطق المحاصرة في ريف دمشق، بما في ذلك دوما وأربين وزملكا. ووردت تقارير عن أعداد متزايدة من الجرحى؛ والأشخاص في حاجة ماسة إلى المساعدة. كما أن شحنات المساعدات جاهزة لتُسلّم إلى المجتمعات المحاصرة في نُبّل والزهرة في منطقة حلب، ولكن الجماعات المعارضة المسيطرة لا يزال يتعين عليها أن توفر لنا إمكانية الوصول إلى نحو ٤٥ ٠٠٠ من المحتاجين إليها. إن الأغذية والأدوية والمساعدات الأخرى ليست سوى على بعد مسافة قصيرة من أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها. وإذا وفرت الأطراف إمكانية الوصول فبوسعنا إيصال المساعدة. ويمكننا إنقاذ الأرواح. ولكن طلباتنا لم يتم الرد عليها حتى الآن، وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق.

كما أن الافتقار إلى التمويل يضرّ أيما ضرر بالعمليات التي نقوم بها، وما زال يشكل عقبة رئيسية أمام قدرتنا على الوصول إلى عدد أكبر من المحتاجين. وفي مثل هذا الوقت من العام الماضي، تم تمويل ٥٧ في المائة من مبلغ النداء من أجل الأنشطة داخل سوريا البالغ ١,٤ بليون دولار. واليوم، لم نتلق سوى ٣٩ في المائة من المبلغ المطلوب وقدره ٢,٣ بليون دولار. والعواقب شديدة. إذ ستنخفض المساعدة الغذائية لأكثر من ٤ ملايين من السوريين؛ ولن يحصل مليون شخص على البطانيات والملابس الدافئة أو الوقود قبل فصل الشتاء. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده حتى نتمكن من الاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

إن المعاناة الإنسانية في سوريا تزداد سوءا. وأعداد القتلى والجرحى في حوالي أربع سنوات من الصراع مذهلة. وفرض العقوبة الجماعية على المدنيين أمرٌ مروع، وكذلك هو التجاهل التام من أطراف الصراع لأبناء الشعب السوري وسلامتهم وكرامتهم ومستقبل البلد. ويجب على الأطراف الامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية من أجل حماية الناس. ويجب أن تتيح لنا إمكانية الوصول اللازمة من أجل مساعدة المحتاجين. ونحن بحاجة إلى الدعم المالي المستمر من المجتمع الدولي كي يساعد على توسيع نطاق أنشطتنا.

ولئن كنا نحن في مجتمع المساعدة الإنسانية نواصل، في حدود قدراتنا، العمل بجد من أجل توصيل المساعدات إلى جميع المحتاجين إليها، ففي نهاية المطاف لن يتم التوصل إلى حل للأزمة في سوريا والمنطقة إلا من خلال تسوية سياسية تعالج حقا لأسباب الجذرية للأزمة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيدة كانغ على إحاطتها الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.